

المغاربة المقيمون بالخارج ليسوا مصدرا لتحويل الأموال بل فئة يجب حفظ كرامتها وضمان حقوقها

موادا خاصة بمواطنيه المقيمين بالخارج. ودعا معزوز في هذا الصدد إلى تبني سياسة تحفيزية للقيام بحملة تحسبسية كبرى لفائدة الجالية المغربية من خلال مراجعة أسعار التحويلات المالية وتقديم امتيازات خاصة لهم في مشاريعهم الاستثمارية، ملحا على أهمية تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم ابتداء من القنصلية وحتى مقرات إقامتهم بالمغرب حيث يأتون لقضاء عطلهم أو القيام بمشاريعهم الاستثمارية.

ومن جانبه، أوضح يونس أجرابي، عضو مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، أن حجم الأزمة وتأثيراتها يفرض التحلي بمزيد من اليقظة وتبني منهجية استباقية لمواجهة انعكاساتها على الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

وسجل أن هناك تباينا في مستويات تأثر أفراد الجالية بانعكاسات الأزمة الاقتصادية التي تجتاح أوروبا، التي تعد المستقبل الأول للمهاجرين المغربية، مشيرا إلى أن الوضع يبقى حرجا بالنسبة للجميع

دون استثناء خاصة وأنهم يعملون في قطاعات تعتبر الأكثر معاناة من تبعات الأزمة كقطاعي البناء والخدمات.

وذكر في هذا الإطار المغربية المقيمين بإسبانيا وإيطاليا خاصة وأن رخص إقامتهم مرتبطة باستمرارهم في العمل، وهو ما يجعل وضعهم هشاً جدا.

وتابع أن هناك مشاورات تجري مع بلدان الاستقبال لبحث سبل تقديم العون لأفراد الجالية ممن هم في وضعية صعبة.

وتجدر الإشارة إلى أن أشغال هذه المائدة المستديرة ستواصل بمناقشة إشكاليات الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها على تحويلات واستثمارات مغاربة العالم من قبل ثلة تضم بنكيين وخبراء ماليين وشخصيات أخرى متخصصة في الموضوع.

أكد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج، عبد اللطيف معزوز، في افتتاح مائدة مستديرة حول «الأزمة الاقتصادية ومغاربة العالم» نظمتها مجلة (بلاد ماغ) المتخصصة في شؤون الجالية بتعاون مع مركز الدراسات والأبحاث حول الهجرة والمواطنة، على ضرورة إيلاء مزيد من العناية والاهتمام للجالية المغربية المقيمة بالخارج والسهل على حفظ كرامتهم وضمان كامل حقوقهم، ودعا إلى تقديم مزيد من الدعم للجالية المغربية المقيمة بالخارج

وتعزيز الموارد البشرية والتدابير المتخذة لفائدتهم لمساعدتهم على مواجهة انعكاسات الأزمة الاقتصادية التي تجتاح أوروبا حاليا.

وأبرز الوزير أن المغربية المقيمين بالخارج ليسوا فقط مصدرا لتحويل الأموال، بل هم فئة تعاني من مجموعة من المشاكل خاصة في هذه الفترة التي يعاني فيها الاقتصاد العالمي من أزمة خانقة، مذكرا في هذا الصدد بمعضلة

البطالة التي تمس على الخصوص 45 في المائة من أفراد الجالية المقيمة بإسبانيا.

وأضاف أنه يجري حاليا التفكير في تطعيم الممثلات الدبلوماسية للمملكة بمساعدين اجتماعيين لتقديم الدعم للأشخاص في وضعية صعبة، مذكرا بالجهود التي يبذلها المغرب من أجل عودة المغاربة المقيمين في البلدان الأكثر تضررا من تبعات الأزمة العالمية.

وأشار في هذا السياق إلى الاهتمام الذي يحظى به المغربية المقيمون في الخارج والذي يتجسد عبر إحداث عدد مهم من الهيئات التي تعنى بقضايا وشؤون الجالية وتخصيصهم بعدد من مواد الدستور الجديد للمملكة، منوها بكون المغرب هو البلد الوحيد الذي ضمن دستوره، الذي يعد أسمى قانون في البلاد،



عبد اللطيف معزوز